

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 6-2006/11/10

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

تقرير بشأن التغييرات في السياسات الاستثمارية لبرنامج الأغذية العالمي

مقدمة للمجلس للعلم والإحاطة



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2006/5-I/1
22 September 2006
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2006، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلا إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:

(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيس شعبة المالية (CFO): Ms G. Casar رقم الهاتف: 066513-2885

رئيس مكتب الخزانة والمدفوعات (CFOTT): Mr R. van der Zee رقم الهاتف: 066513-2544

الرجاء الاتصال بالسيدة Panlilio C، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مشروع القرار*

أخذ المجلس علماً " بالتقرير المتعلق بالتغيرات في السياسات الاستثمارية لبرنامج الأغذية العالمي "

(WFP/ EB.2/ 2006 /5-I/1).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.2/2006/16) الصادرة في نهاية الدورة.



مقدمة

- 1- هذه الوثيقة مقدمة تلبية لطلب المجلس في دورته السنوية لعام 2006 للعلم والإحاطة بالتغيرات في السياسات الاستثمارية للبرنامج. وهي تتضمن وصفا لإستراتيجيات إدارة النقدية والاستثمارات والعناصر الرئيسية للسياسات الاستثمارية الجديدة لحافطة الاستثمارات قصيرة الأجل في البرنامج.

معلومات أساسية

- 2- في عام 1999، اضطلع البرنامج بالمسؤولية عن إدارة موارده المالية، مما أدى إلي وضع استراتيجية بشأن إدارة النقدية والاستثمارات وصياغة سياسات استثمارية خاصة به. وإدارة الموارد المالية محكومة بالمادة الثانية عشرة-ح من النظام المالي، ونصها كما يلي: " للمدير التنفيذي أن يستثمر الأموال غير المطلوبة في الحال، على أن تراعى دواعي الأمان والسيولة والربحية". واتساقا مع هذه المبادئ، أعدت الأمانة منشورا دوريا باسم المدير التنفيذي عن سياسة إدارة الاستثمارات، بدأ العمل به في 30 سبتمبر/ أيلول 1999.

حافطة الاستثمارات قصيرة الأجل

- 3- تتكون حافطة الاستثمارات قصيرة الأجل من فائض الأرصدة النقدية المتصلة بأموال الفئات البرنامجية والعمليات الثنائية والصناديق الاستثمارية والصندوق العام والحسابات الخاصة. وقد بلغت القيمة السوقية الإجمالية لأصول هذه الحافطة 722 مليون دولار أمريكي في 30 يونيو/ حزيران 2006. والغرض الأساسي للسياسة الاستثمارية لحافطة الاستثمارات قصيرة الأجل هو المحافظة على قيمة الموارد مقومة بالدولار الأمريكي. وفي إطار هذا الغرض، واتساقا مع المادة الثانية عشرة - ح أعلاه، فإن الاعتبارات الأساسية لإدارة الاستثمارات هي أمن رأس المال، والسيولة، ونسبة العائد. ولا تسفر التغيرات في السياسات الاستثمارية عن تعديل أي من هذه المبادئ. وسوف يستمر توظيف جميع استثمارات حافطة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية ذات العائد الثابت و صكوك الأسواق المالية للحافظات التي تنطوي على مخاطرة محدودة.

- 4- وتتعلق التغيرات في السياسات الاستثمارية المبينة في هذه الوثيقة بحافطة الاستثمارات قصيرة الأجل للبرنامج فقط. ويوجد لدى البرنامج حافظتان أخريان للاستثمار لا تنطبق عليهما التغيرات.

◀ أموال استحقاقات الموظفين: وبلغت قيمتها السوقية 78 مليون دولار أمريكي في 30 يونيو/ حزيران 2006؛ وهي حافطة استثمارات جزأة تستثمر في الأوراق والسندات المالية، ومنشأة من أجل الوفاء بالالتزامات الناشئة عن ثلاثة برامج تعويضية للموظفين. ويجرى استثمار أموال استحقاقات الموظفين بصورة منفصلة، عملا بتوصيات أسفرت عنها دراسة لإدارة الأصول والخصوم؛ ويجرى حاليا إعداد دراسة جديدة.

◀ الاستثمارات طويلة الأجل: وبلغت قيمتها السوقية 66 مليون دولار أمريكي في 30 يونيو/ حزيران 2006؛ وهي مستثمرة في سندات خزانة الولايات المتحدة يحتفظ بها لحين استحقاقها من أجل إعادة تسديد الالتزامات المتعلقة بالفوائد والأصل

المتصلين بقرض ذي هيكل طويل الأجل لمرة واحدة يتعلق بما ينشأ من التزامات تتصل بالمبالغ المناظرة لأموال المانحين.

استراتيجيات إدارة النقدية والاستثمارات

5- يتضمن هذا القسم وصفا للاستراتيجيات الرئيسية لإدارة الاستثمارات التي تطبقها الأمانة بغرض توضيح سياق التغييرات في السياسات الاستثمارية فيما يتعلق بحافظة الاستثمارات قصيرة الأجل.

إدارة النقدية

تجميع الموارد النقدية

6- يتصل المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه إدارة النقدية بتجميع الموارد النقدية في البرنامج بكامله. وتجمع جميع الموارد النقدية غير المطلوبة بصورة عاجلة للصرف. في المقر، حيث ترد معظم المساهمات وحيث يتم تمويل المكاتب الميدانية⁽¹⁾ وتتضمن مزايا تجميع الموارد النقدية الوصول إلي الحد الأمثل للإيرادات المتأتية من الفوائد وتقليل المخاطر المالية مثل الخطر المتعلق بالطرف المناظر والخطر القطري والخطر الناجم عن أسعار صرف العملات الأجنبية.

الاحتفاظ بأرصدة نقدية منخفضة في المكاتب الميدانية

7- تقتصر الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها المكاتب الميدانية على تغطية احتياجات المصرفيات العاجلة للعمليات. وتقدم المكاتب الميدانية تنبؤات شهرية عن تدفق النقدية إلي المقر؛ والحد الأقصى للأرصدة النقدية الموجودة في المكاتب الميدانية لشهر واحد من المصرفيات، غير أن معظم المكاتب، وخاصة المكاتب الكبيرة، تحتفظ بأرصدة نقدية منخفضة نسبياً. ويتم دعم هذا النظام عن طريق وصول الكثير من البلدان للحسابات المصرفية الرئيسية للمقر، مما يتيح الوصول الفوري إلي الأموال والإبقاء على الأرصدة النقدية المحلية عند الحد الأدنى. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، انخفض مستوى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها في المكاتب الميدانية كنسبة من إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل من 4 إلي 2 في المائة.

إدارة السيولة

8- تجرى متابعة يومية للأرصدة النقدية في الحسابات المصرفية للمقر، وتراعى القرارات المتعلقة بتمويل هذه الحسابات مستوى المصرفيات في المقر، وقيمة التمويل للمكاتب الميدانية وما يرد من مساهمات نقدية. وتحدد الأرصدة المستهدفة بحيث توفر سيولة كافية للعمليات؛ وتستثمر الأموال الفائضة من أجل الوصول بإيرادات الفوائد إلي الحد الأمثل.

⁽¹⁾ هناك استثناءات تنطبق على الصناديق الاستثمارية، وتتمثل في أن القيود المفروضة على التجميع تنطبق على بعض العمليات القطرية.

ويحتفظ بجزء من الأموال غير المطلوبة بصورة عاجلة في الحسابات المصرفية للعمليات كرأس مال عامل⁽²⁾ لتغطية الفجوات بين النقدية الواردة والمصروفات النقدية على الأجل القصير.

إدارة الاستثمارات

هيكل تسيير إدارة الاستثمارات

- 9- في أواخر عام 1999، أنشأ المدير التنفيذي للبرنامج لجنة للاستثمار من كبار المديرين، تجتمع كل ثلاثة أشهر وتسدى المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن سياسات الاستثمار واستراتيجيته، وتستعرض أداء الاستثمارات وتقدم توصيات بشأن إدارة الخزينة من قبل إدارة النقدية، وإدارة النقد الأجنبي، والعلاقات المصرفية.
- 10- ويساعد اللجنة في عملها خبير استشاري في مجال الاستثمار، ويضطلع حالياً بإدارة خزانة البنك الدولي، من أجل كفاءة الحصول على الخبرة وتمكين اللجنة من اتخاذ قراراتها على أسس سليمة. وتقوم الأمانة حالياً بتحديث اختصاصات لجنة الاستثمار كما أنها تنظر في تعيين أعضاء خارجيين من ذوي الخبرة في الأسواق المالية في وظائف عليا من أجل تعزيز قدرات اللجنة.

الاستعانة بمديري استثمار خارجيين

- 11- منذ فبراير/ شباط 2002، يستعين البرنامج بمديري استثمار خارجيين لإدارة حافظة استثماراته قصيرة الأجل. ويعين هؤلاء المديرون بالاختيار من خلال عملية تنافسية ويعملون في إطار مبادئ توجيهية صارمة، صيغت بتفاصيل تفوق تفاصيل السياسات الاستثمارية، في استثمار ما يعهد به إليهم البرنامج من أموال. ويقوم ثلاثة من مديري الاستثمار حالياً بإدارة حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل⁽³⁾.
- 12- ويحقق أداء حافظة الاستثمار الحالية التي يديرها مديرو الاستثمار الثلاثة عائداً متوسطاً يبلغ 3.94 في المائة سنوياً في الفترة من تاريخ بدايتها في فبراير/ شباط 2000 حتى 30 يونيو/ حزيران 2006. ويقاس أداء مديري الاستثمار مقابل معامل JP Morgan النقدي لثلاثة أشهر⁽⁴⁾، إضافة إلى هدف تحقيق عائد إضافي قدره 50 نقطة أساس⁽⁵⁾. وفي المتوسط، حقق مديرو الاستثمار الثلاثة 54 نقطة أساس سنوياً مقابل معامل JP Morgan النقدي لثلاثة أشهر في 30 يونيو/ حزيران 2006. وتغطي فترة استعراض الأداء كاملة من الانخفاضات في معدل الفائدة والارتفاعات في معدل الفائدة الذي يقرره مصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة، وهو إطار جيد للتقييم.

رصد الاستثمار

- 13- يجري رصد يومي وشهري وفصلي لأداء مديري الاستثمار ولمدى التزامهم بالمبادئ التوجيهية. ويوفر المصرف الذي يتعامل معه البرنامج خدمات الرصد، بما في ذلك تحليل الأداء، وتحليل المخاطر، ورصد الالتزام بالضوابط بوصفه

(2) أموال رأس المال العامل ليس لها صلة بمرفق رأس المال العامل الذي تم العمل به كجزء من استعراض أسلوب تسيير العمل.

(3) يستعان بمديري الاستثمار السنة في حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل منذ بدايتها.

(4) يستخدم معامل JP Morgan النقدي لثلاثة أشهر في تتبع العائدات الأصلية للودائع ذات الأجل الثابت والتي تجدد كل ثلاثة أشهر.

(5) كان هدف تحقيق العائد الإضافي محددًا عند 75 نقطة أساس حتى أبريل/ نيسان 2002.



وديعا عالميا لحفظ وإدارة أوراقه المالية، بما يتيح التحقق من سلامة المعلومات المقدمة من مديري الاستثمار. كما يجرى استعراض يومي لامتثال الحافظة للمبادئ التوجيهية للاستثمار باستخدام أداة رصد موجودة على شبكة الإنترنت؛ ويجرى تحقيق بشأن أي اختلافات محتملة وإصدار تعليمات لمديري الاستثمار باتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء. ويجرى تحليل التقارير الشهرية التي يقدمها مديرو الاستثمار عن الأداء في تقارير موجزه تقدم إلي لجنة الاستثمار. وتجرى لجنة الاستثمار استعراضا فصليا لتقرير عن مؤشرات الأداء الرئيسية لمديري الاستثمار.

السياسات الاستثمارية الجديدة لحافظة الاستثمارات قصيرة الأجل

استعراض السياسات الاستثمارية

14- بناء على طلب من لجنة الاستثمار، كلفت خزانة البنك الدولي في النصف الثاني من عام 2004 باستعراض سياسة البرنامج المتعلقة بحافظته الاستثمارية قصيرة الأجل والتوصية بإطار للسياسات يؤدي إلي توجيه إدارة البرنامج للسيولة المتاحة لتتواءم بصورة أوثق مع رسالته وعملياته. وقدمت الخزانة تقريرها في أغسطس/ آب 2005، وأصدرت لجنة الاستثمار تعليمات إلي فرع الخزانة في البرنامج للعمل مع الخبير الاستشاري للاستثمار من أجل وضع السياسات الاستثمارية الجديدة والمبادئ التوجيهية الاستثمارية الجديدة.

العناصر الرئيسية للسياسات الاستثمارية الجديدة

15- تهدف السياسات الاستثمارية الجديدة إلي الوصول بإدارة حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل للبرنامج إلي الحد الأمثل، بوضع أهداف استثمارية وأفاق استثمار ومستويات لتحمل الخطر واضحة لكل عنصر في الحافظة.

16- وترد العناصر الرئيسية للسياسات الاستثمارية الجديدة في الفقرات من 17 إلي 25.

سرايح الحوافظ وأفاق الاستثمار

17- من أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من قدرة البرنامج على تحمل الأخطار وإضافة قيمة لحافظة الاستثمارات قصيرة الأجل، قسمت الحافظة إلي ثلاث سرائح لكل منها أفقها الاستثماري.

◀ تستوعب الشريحة الأولى، الحافظة قصيرة الأجل أو الشريحة "P1" الأموال التشغيلية وأفقها الاستثماري ثلاثة أشهر.

◀ تستوعب الشريحة الثانية، الحافظة متوسطة الأجل أو الشريحة "P2" الأموال والاحتياطيات، وأفقها الاستثماري سنة واحدة تقريبا.

◀ تتولى الشريحة الثالثة، الحافظة طويلة الأجل أو الشريحة "P3"، الأموال والاحتياطيات التي يصل أفقها الاستثماري إلي ثلاث سنوات أو أكثر.

18- وقد أجرى تحليل تفصيلي للأموال والاحتياطيات المكونة لحافظة الاستثمارات قصيرة الأجل، لان خصائص تدفقها النقدية تتوقف على السياسات والقواعد والأنظمة التي تحكم الصناديق والاحتياطيات وعلى الطابع التشغيلي للأنشطة. وبموجب السياسات الاستثمارية الجديدة، يتخذ المدير التنفيذي القرارات المتعلقة بتركيبة سرائح الحوافظ على أساس

توصيات لجنة الاستثمار. ونظرا للسياسات والقيود المفروضة على الوصول إلي الأموال، يتوقع أن يكون الاحتياطي التشغيلي، والحساب المؤمن ذاتيا، والصندوق الناشئ للمبالغ المناظرة لمبالغ المانحين مستقرة بدرجة معقولة مع مرور الوقت، ومن ثم فهي مستوفية لمتطلبات الإدراج في الشريحة P3. ويبلغ متوسط عمر الأرصدة النقدية المتصلة بالأنشطة الإنمائية والدعم البرنامجي والإدارة سنة واحدة أو أكثر، ومن ثم فهي مستوفية لمتطلبات الإدراج في الشريحة P2. وبالنسبة لجميع الأموال ذات الطابع التشغيلي يتعين: (1) الاحتفاظ بها في حسابات مصرفية تشغيلية لأغراض الصرف العاجل أو (2) الاحتفاظ بها كرأس مال عامل، أو (3) إحالتها إلي الشريحة P1.

19- ولو جرى تنفيذ التركيبة الأولية لحافطة الاستثمارات قصيرة الأجل بحلول 30 يونيو/ حزيران 2006، لبلغت نسبة الحافطة P1: 43 في المائة، ونسبة الحافطة P2: 41 في المائة ونسبة الحافطة P3: 16 في المائة. وبلغت القيمة السوقية للحافطة في ذلك التاريخ 722 مليون دولار أمريكي.

مستويات تحمل الخطر

20- من أجل توضيح الطابع المتحفظ لحافطة الاستثمارات قصيرة الأجل للبرنامج، حددت مستويات تحمل الخطر لكل شريحة لتكون متسقة مع القدرة المؤسسية للبرنامج على تحمل الخطر وعلى أساس العائدات السلبية على مدى أفق الاستثمار المقدمة من خزانة البنك الدولي. ويعبر عن الطابع التشغيلي للأموال في الشريحة P1 على النحو التالي: "لا يمكن تحمل خسائر في الاستثمار أو احتمال صفري لتحقيق عائدات سلبية على مدى الأشهر الثلاثة لأفق الاستثمار". وتستخدم الشريحة P1 كوسط تمر من خلاله أموال المانحين المقدمة للمشاريع والمستفيدين؛ وينبغي ألا تتحمل أي خسائر استثمارية بدءا من الوقت الذي يتوقع أن تستثمر فيه الأموال وحتى يتم صرفها.

21- وتمثل المحافظة على رأس المال هدفا مهما من أهداف الشريحتين P2، P3. غير أن توليد الدخل يتطلب تحقيق توازن بين المستويات الأعلى للخطر وإمكانية تحقيق عائد أعلى. وعلى ذلك، ومن أجل إتاحة إمكانية توليد القيمة الإضافية المتوقعة للحواظ. في إطار بارامترات خطر تتسم بالتحفظ وضعت ميزانيات خطر للشريحتين P2، P3، باحتمالات محددة للعائد السلبى والمستويات القصوى لهذا العائد السلبى⁽⁶⁾؛ ولا تتضمن السياسات الاستثمارية الحالية مستويات محددة لتحمل الخطر ولا ميزانيات للخطر. وتسمح المبادئ التوجيهية للشريحتين P2، P3، بالاستثمار في أصول خطرها أعلى قليلا مما كان عليه الحال سابقا، أما المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشريحة P1 فهي أكثر تقييدا من نظيراتها الموجودة منذ عام 2000.

22- وتشمل الخطوط التوجيهية التي يعمل في إطارها الاستثمار ميزانيات خطر محددة تكفل إدارة أموال البرنامج في حدود مستويات تحمل الخطر المبينة في السياسات الاستثمارية. وتبين التحليلات التاريخية أن السياسات الاستثمارية الجديدة من شأنها أن تؤدي إلي تحسين العائدات إذا ما قورنت بالسياسات المطبقة حاليا. تحدث زيادة قدرها 0.59 في المائة سنويا مقارنة بالفترة من 1978 إلي 2006- غير أن ظروف السوق في المستقبل قد تحد من احتمال تحسين العائدات.

(6) الشريحة P2: احتمال 1 في المائة لأن تحقق عائدا سلبيا على مدى سنة واحدة، مع تحقق أسوأ نتيجة ممكنة لا تتجاوز ناقص 2 في المائة في نهاية أي فترة مدتها عام واحد. الشريحة P3: احتمال 5 في المائة لأن تحقق عائدا سلبيا على مدى ثلاث سنوات، مع تحقق أسوأ نتيجة محتملة لا تتجاوز ناقص 2 في المائة في نهاية أي فترة مدتها ثلاث سنوات، يزيد من تفاقمها حدوث أسوأ نتيجة محتملة في نهاية أي فترة مدتها سنة واحدة أو سنتان لا تتجاوز ناقص 3 في المائة.

استعراض توزيع الأصول، ومستويات القياس المرجعية الاستراتيجية

23- تضم السياسات الاستثمارية الجديدة أيضا إطارا لإجراء استعراض دوري لتوزيع الأصول ومستويات القياس المرجعية الاستراتيجية لشرائح الحافظات من أجل كفالة أن يقوم البرنامج (1) برصد اتساق التوزيع الحالي للأصول مع البارامترات السائدة لتحمل الخطر في السوق و(2) اتخاذ إجراء إذا استدعى الأمر. فإذا زادت أسعار الفائدة أو نقصت بأكثر من 2 في المائة تقريبا، فإن ذلك يؤدي تلقائيا إلى استعراض توزيع الأصول ومستويات القياس المرجعية الاستراتيجية.

الاستعراض الدوري للسياسات الاستثمارية ومستويات تحمل الخطر

24- تتضمن السياسات الاستثمارية الجديدة أيضا إطارا لاستعراض هيكل حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل ومستويات تحمل الخطر لكفالة أن تعكس التغيرات في مهمة البرنامج وعملياته بصورة صحيحة. وعلى سبيل المثال، فإن التغير في عمليات تجديد السيولة النقدية في البرنامج أو أي تغييرات كبيرة في شروط المانحين التي تحكم استخدام النقدية يمكن أن تؤدي إلى مراجعة السياسات الاستثمارية للبرنامج.

25- وبايجاز فإن مزايا السياسات الاستثمارية الجديدة تشمل ما يلي:

- ◀ تحسين إدارة المخاطر المالية نتيجة لوضع مستويات محددة لتحمل الخطر واستخدام مديري الاستثمار لميزانيات للخطر؛
- ◀ تعزيز إطار الاستعراض الدوري لتوزيع الأصول الاستراتيجية، ومستويات القياس المرجعية، وهيكل الحافظة، ومستويات تحمل الخطر؛
- ◀ إمكانية تحقيق عائدات أفضل لحافظة الاستثمارات قصيرة الأجل على أساس أرقام الأداء التاريخية.

تنفيذ السياسات الاستثمارية الجديدة

26- بناء على تعليمات لجنة الاستثمار، وبالتعاون مع الخبير الاستشاري للاستثمار، وضع فرع الخزانة سياسات استثمارية جديدة صدرت كتعميم عن السياسات الاستثمارية من المدير التنفيذي وتدخل حيز التنفيذ في 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2006. وتم وضع مبادئ توجيهية تفصيلية للاستثمار لكل شريحة حافظة ليسترشدها مدير الاستثمار الخارجيون في إدارة ما يعهد به البرنامج إليهم من أموال، وتتضمن المبادئ التوجيهية ميزانيات خطر، وصكوك استثمار تتوفر فيها الشروط المطلوبة، وقيودا على خطر الائتمان، وخطر الفترات، وخطر العملات.

27- وتقسّم السياسات الاستثمارية الجديدة حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى شرائح تقع جميعها في " مجال الفترات القصيرة " - أي إنها استثمارات في أوراق مالية ذات دخل ثابت واستحقاقات قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل، مع نسبة فائدة تنطوي على خطر محدود. وسوف تظل الأوراق المالية الموجودة في حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل أوراقا مالية تخضع لظروف خطر محددة وتنسم بالسيولة العالية ويسهل تسويقها حتى يمكن سحب الاستثمارات خلال فترة وجيزة إذا اقتضى الأمر.

28- وقد تم الإعداد للتحويل إلى السياسات الاستثمارية الجديدة بالتعاون مع الخبير الاستشاري للاستثمار، والوديع العالمي، ومديري الاستثمار. وسوف يواصل البرنامج الاستعانة في حافظة الاستثمارات قصيرة الأجل بمديري استثمار خارجيين؛

وسيقوم هؤلاء المديرون بإدارة شرائح الحافظة وفقا للمبادئ التوجيهية الاستثمارية الصارمة التي تشكل جزءا من العلاقة التعاقدية مع مقدمي الخدمات المالية. وسوف تستلزم عملية التحول إلى السياسات الاستثمارية الجديدة تغيير جزء من الأوراق المالية الموجودة في الحافظة، وهو أمر يمكن تحقيقه خلال فترة وجيزة بتكاليف تحول محدودة. ويجري التخطيط لبدء عملية التحول في الربع الأخير من عام 2006، ويتوقع أن تنجز بحلول نهاية العام.